

سيدي الرئيس،

ان جمعية الامريكيين للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بالتعاون مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، ترغب في لفت انتباه المجلس إلى الإختفاء القسري للأشخاص في داخل حدود المملكة العربية السعودية . المملكة العربية السعودية قد انتهكت مرارا حقوق المحاكمة العادلة للمحتجزين بإخفائهم، وحرمانهم من حريتهم بشكل تعسفي ورفض الإفصاح عن مكان وجودهم في انتهاك صريح للمعايير الدولية.

استمرار ممارسة المملكة العربية السعودية للاختفاء القسري ما هو إلا تتصل مباشر للعديد من التوصيات التي طرحها المجتمع الدولي خلال ثاني دورة للاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك التوصيات التي تغطي منع "الاعتقال التعسفي والسري وإلى أجل غير مسمى"، واعتماد "الإفراج عن جميع المعتقلين الذين إحتجزوا بدون سبب. "تعتيم المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بوضع الأشخاص المختفين قد لفت انتباه الفريق العامل، الذي سجل مؤخرا ستة حالات مثيرة للإهتمام في نهاية مراجعة دامت ثمانية عشر شهرا.

فى يوم 15 ابريل، أخفى المسؤولين السعوديين المحامي وليد أبو الخير، و تم نقله إلى مكان لم يكشف عنه ومنعه من الاتصال بمستشار قانوني أو إجراء محادثة طويلة مع عائلته. بقي أبو الخير في السجن حتى تم جلب اتهامات جديدة ضده، و بناءا عليها تمت إدانته في يوليو من هذا العام.

العديد من المفقودين لا يعثر لهم على أثر. وقد أقام الآلاف من المعتقلين السياسيين في متاهة من السجون السرية السعودية منذ سنوات، وبعضهم لأكثر من عقد. و قد منعوا من الاتصال أفراد العائلة أومستشار قانوني، ولا يعرف مواقعهم إلا مسؤولي وزارة الداخلية. نحن أيضا نود أن لفت انتباه المجلس إلى الصياغة الغامضة للقانون الجديد في المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب، مما قد يمكن أن يتيح للحكومة غطاء قانونيا لزيادة هذا العدد من السكان المختفي.

لذا ندعو المملكة العربية السعودية إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين؛ و على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. و لمصلحة الشفافية الكاملة، تمديد زيارة الفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. نطلب أيضا أن يواصل الفريق العامل جهوده بالنيابة عن عائلات الأشخاص المختفين في المملكة العربية السعودية.

تقبلوا فائق الشكر